المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية

أ.بوعمامـة علـي
p.bou3mama1@yahoo.fr
أ.د.زايـد مـراد
جامعة الجزائر–3

ملخص:

يرتبط مفهوم المخاطرة ارتباطا وثيقا بطبيعة العمل البنكي،وخاصة فيظل ارتفاع حدة المنافسة، التحرر المالي والتطور التكنولوجي.

وهوما يجعل من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل البنكي ومن ثم إدارتها بطريقة علمية صحيحة تضمن للبنك عدم الفشل في تحقيق أهدافه الإستراتيجية (الحصول على أرباح وعوائد).

تهدف هذه الدراسة إلى:

– تحديد مفهوم المخاطرة البنكية وأنواعها،

– وكذلك تسليط الضوء على الأنظمة الاحترازية،

Abstract :

The concept of risk is closely related to the nature of the banking business, especially in the light of increasing competition, financial liberalization and technological development.

Making it necessary to monitor the level of the risks surrounding the banking business, and then manage them in a proper scientific manner that ensures the absence of the bank's failure to achieve its strategic objectives (get profits and returns).

This study aims to:

- Define the concept of banking risk and its types,

- And to highlight local and international prudential rules as a mechanism for the management of banking risk.

تمهيد:

أصبحت المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل البنكي خاصة في ظل اشتداد حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات البنكية، إذ أن البنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر متنوعة ومتفاوتة من حيث درجة خطورتها، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالنشاط البنكي ووضع الإجراءات الرقابية الكفيلةبالسيطرة على هذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهدافها، ويمكن القول أن معرفةالمخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارهاوتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح وعوائد أعلىفإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائداتوالفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك،

ومن هذا المنطلق أصبحت الدراسات المعاصرة تهتم أكثر بكيفية إدارة مخاطر الائتمان والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل، لذلك تأتي هذه الدراسة كمحاولة من أجل الفهم الصحيح لإدارة المخاطر البنكية وطرقالحد منها وهو ما يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهي المخاطرة البنكية وما هي أنواعها؟
- ما هي أهم الطرق المستخدمة في التقليل من المخاطر البنكية؟
- ما هي القواعد الاحترازية التي يفرضها البنك المركزيالجزائري على البنوك التجارية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة ارتأينا تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

أولا: مفهوم المخاطرة البنكيةوأنواعها،

ثانيا: إدارة المخاطر بالبنوك،

ثالثا: المعايير والأنظمة الاحترازية الدولية والمحلية كآلية للتحوط ضد المخاطر البنكية.

أولا: مفهوم المخاطرة وأنواعها.

إن طبيعة العمل البنكي تجعل من احتمال المخاطرة أمرامؤكدا، خاصة في ظل حالة عدم التأكد التام وخضوعه لظروف المستقبل غير الأكيد مما يؤدي إلى تباين في عوائده، ولاتخاذ قرارات في ظل ظروف تتميز بعدم كفاية المعلومات وعدم وجود رؤية واضحة للمستقبلكان لابد من تحديد المخاطر التي يمكن أن تعترض العمل البنكي من حيث مصادرها، أنواعها ومن ثم البحث في كيفية إدارتهاوالحد منها وليس تجنبها،

وهذا ما سنحاول التطرقإليه من خلال المحور الأول.

1. مفهوم المخاطرةالبنكية:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم المخاطرة، وذلك بتعدد انتماءات الباحثين واختلاف توجهاتهم وأهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها، وفيما يلي نستعرض بعضا منها:

المخاطرة هي: "ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين"[1].

فهذا الاتجاه ينظر إلىالمخاطرة بأنها حالة معنوية أونفسية من الإحساس أو الشك الداخلي وعدم التأكد يترتب عليها صعوبة في التنبؤ بنتائج القرارات التي تتخذ مسبقا،

ويعرفها (**WEBSTER**) على أنها " فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة".[2]

حسب هذا التعريف أن ظاهرة المخاطرة هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم تأكد الذي يحيط بنتائج القرارات المستقبلية،

كما عرفها (**BETTY**) علىأنها " مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا"[3]

بمعنى أن المخاطرة أداة لقياس حجم الخسائر التي يتعرض لها المشروع في ظل ظروف المستقبل غير الأكيد

ويعرفها آخر على أنها " درجة الاختلافات في التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له"[4]

ومنخلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف المخاطرة البنكية بأنها: " احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أوتذبذب العائدالمتوقع على استثمار معين، أي إن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المراجعين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته.

2. **أنواع المخاطر البنكية** :هناك تصنيفات عديدة لأنواع المخاطر البنكية

التصنيف الأول:

[1]– سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، بيروت، 1986، ص.24.

[2]– طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2000، ص.260.

[3]– منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1999، ص.440.

[4]– محمد صالح الحناوي،الإدارة المالية والتمويل،كلية التجارة،جامعة عين شمس، القاهرة،1999، ص: 230

تقسم على أساسه المخاطر التي تعترض لهاالنشاط البنكي إلى نوعين رئيسين: المخاطر المالية، ومخاطر العمليات.

أ- المخاطر المالية: وتشمل كل المخاطر المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات لدى البنوك، وهي تحتاج إلى رقابة وإشراف مستمرين من طرف إدارة البنك حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة التي تتماشى مع توجه السوق والأوضاع الاقتصادية، ويمكن للبنك أن يحقق ربحا أو خسارة من خلال استراتيجية إدارة هذه المخاطر،

وتنقسم المخاطر المالية بدورها إلى عدة أنواع كما يلي ذكرها:

- ✓ **المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض)**:إن أي عملية إقراض تكتنفهامخاطر معينة وتنشأهذه المخاطر عن عدم قدرة العميل أو عدم رغبته في السداد، فقد يقوم البنكبمنح الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه، إما بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء بأصل القرض وفوائده عند تاريخ الاستحقاق، أو لعدم رغبته في ذلك مع أن له القدرة المالية على السداد، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم نيتهفي سداد أصل القرض وفوائده.[1]
- ✓ **مخاطر السيولة**:ويقصد به عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عنداستحقاقها، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل تكون البدايةلحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه، وقد تكون مخاطر السيولةكبيرة على البنوك المتخصصة في نشاطات الأموال الإلكترونية إذا لم تستطع التأكد منكفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد، إضافة إلى ذلك قد يؤديذلك إلى مخاطرالسمعة والتأثير على الربحية،
- ✓ **مخاطر السوق**:تنتجمخاطرالسوق عنالتغيراتالأسعارالسوقالمعاكسةأو التيليستفيدالحالبنك، وتصنّف مخاطرالسوقعادةضمنفئةمخاطرالمضاربة حيثأنتحركاتالأسعار يمكن أنينتجعنهاربحأوخسارةبالنسبة للبنك،

وتتكونمخاطرالسوقمنأربعةمكوناتهيالتالية[2]:

1) **مخاطر التقلبات في أسعار الصرف**: وهيناتجة عن تقلباتأسعاربيعوشراءالعملاتالأجنبيةمقابلالعملة الوطنية،فيحالةامتلاكالبنكلموجوداتمقوّمةبالعملاتالأجنبية، خاصة في الفترات التي تشهد فيهاأسواقالعملاتتقلباتحادة،حيثيتطلبوجودرأسالمطلوبلتغطيةمخاطرأسعارالصرفبالإضافةإلىالذهب.

2) **مخاطرتقلباتسعرالفائدة**:يكون البنك عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة في حالة منحه قروضا بأسعار الفائدة الحالية، وهذا التمويل(الوديعة) حصل عليها البنك بسعر فائدة محدد، ثم اضطر خلال أجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى، فإذاكانسعرالفائدةالذييفرضهالبنك

[1]- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان1999، ص 213.

[2]- عليبدران، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة المحاسب المجاز، نقابة خبراء المحاسبين المجازين، لبنان، العدد 23،2005، ص ص:9-10

علىالقرضثابتاًويرتفعسعرإعادةالتمويل،فإنالمردودالصافيالذييحققهالبنكسوفينخفض، وذلكلأنتوقيتتقديمالقرضلا يتوافقمعفرصحصولالبنكعلىالودائع، وهكذايتعرضالبنكإلىدرجةمنالتقلباتفيأرباحهبسبتقلباتأسعارالفائدة

ويمكن التقليل من هذه المخاطر من خلال عملية الملاءمة بين المصادر والاستخدامات، حيث يتم الاعتماد على مصادر حساسة لتغير الفوائد لاستثمارها في أصول حساسة الفوائد أيضا.[1]

✓ **مخاطرالسمعة**: وتنشأهذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمةوالقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للبنك، حيث إن طبيعة الأنشطة التي تؤديهاالبنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء.

✓ . **المخاطر القانونية**:تنشأ هذه المخاطر في حالة عدم الالتزام بالقوانين أو القواعد التنظيمية أو التعليمات المقررة من قبل السلطات الإشرافية، والتي يمكن أن تؤذي حاليا أو مستقبلا أرباح البنك وسمعته بشكل عام، مثل فرض غرامات مالية نتيجة غموض بنود اتفاقيات مبرمة.

ب / مخاطر العمليات (التشغيل):يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليوميةللبنوك، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها،وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العلياالتأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر العمليات مخاطر الاحتيال المالي(الاختلاس)، تزوير الشيكات وتزييف العملات، وأيضا الجرائم الالكترونية والمخاطر المهنية.....الخ

التصنيف الثاني:يتضمن هذا الصنف على نوعين من المخاطر وهما: -المخاطر النظامية، والمخاطر غيرالنظامية.[2]

ا – المخاطر النظامية:(RISQUE SYSTEMATIQUE)

ويقصد بها: " تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات"[3]، وتعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تأثر على السوق مصدر المخاطرة النظامية حيث لا يتم القضاء على المخاطرة النظامية بالتنويع، لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل.

ب–المخاطر غيرالنظامية: :(RISQUENONSYSTEMATIQUE)

[1]– مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ج2، ط1، 2006، ص:265.

[2]-مفتاح صالح ، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية : تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية- جامعة الزيتونة،الأردن يومي 16-18 افريل 2007، ص: 3

[3]– محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص: 322.

وتعبر عن المخاطرة التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، فالتغيرات مثل إضراب العمال والأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية وتغير أذواق المستهلكين والدعاوى القضائية، تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المؤثرة على الصناعات والأسواق والأوراق المالية الأخرى، نظرا لأن المخاطرة غير نظامية، تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات، لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدى .

– وتشكل المخاطرة النظامية النصيب الأكبر من المخاطرة الكلية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها،ويمكن التقليل من المخاطرة غير النظامية وذلك عن طريق التنويع، ولكن لا يمكن تجنب ما يسمى بالمخاطرة النظامية.[1]

– على المستثمر في حالة التنويع بالنسبة للمخاطر النظامية أن يركز تنبؤه على حركة السوق وخاصة المخاطر الاقتصادية العامة ومخاطر السوق المالية مثل (التغير في سعر الفائدة والتغير في أسعار الصرف ومخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد).

– أما في حالة عدم التنويع، إذا أراد المستثمر الحصول على عائد مقابل تعرضه للمخاطرة الخاصة أو غير سوقية من خلال تحليله الدقيق للسهم يجب عليه التركيز على مصادر المخاطرة غير نظامية، التي هي في حد ذاتها غير مرتبطة ببعضها البعض، وتخضع أيضا إلى عوامل مؤثرة في المخاطرة النظامية.

ثانيا: إدارة المخاطر البنكية:إن إدارةالمخاطرالماليةمن أهمالمواضيعالبارزةالتي استقطبت اهتمام سلطات الرقابة والإشرافالبنكيعلىالمستوى العالمي،خصوصاًفي ظلتعاقب الأزماتالمالية والبنكيةفيعددمنالدولفيالعالم خلالالسنواتالماضية،ممأدىإلىالاهتمام بأسبابهذهالأزماتعلىالمستوىالبنكي الدوليلمعرفةأسبابهاوطريقةالمعالجة وخصوصاًمنبنكالتسوياتالدولية في سويسراوصندوقالنقدالدوليوالبنك الدولي،إضافةإلىاهتمامممؤوليوحكام البنوكالمركزيةللدولالعشرالكبرى والأكثرتقدمافيالعالموالتيتشكلتمنهالجنة بازلحيثتبينأنأهمالأسبابللأزمات الماليةهوتزايدالمخاطرالبنكيةالتيتواجه البنوكمنجهةوعدمإدارتهابصورةجيدة منجهةأخرى، إضافةإلىالتغيراتالعميقةوالمتلاحقة فيالبيئةالتنافسيةوانفتاحالأسواقفي شكلتصاعدياد خلإلىالقطاعالبنكي منافسينعالميين،ممايستتبعذلكمنقدرات ماليةضخمةلفرضشروطوقجديدة سيكونالتماشيمعهاصعباًمحلياً فيظلالزيادةالسريعةفيالابتكارات ونموالأسواقالمالية وتطورهامعالتقلبات الشديدةفيالبيئةالاقتصاديةوتزايدسرعة خطالعولمةالماليةوالبنكيةمماأدىإلى استحداثأدواتماليةجديدةوالتوسعفي استخدامهامازادمنحجموتنوعوتشعب المخاطرالبنكية،

[1]– حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، الطبعة الأولى، 1999، ص255

ومـالا شـكفيهأنالبنوكالمحليةبحاجةإلى تطويرسياساتهاوأنظمتهاالخاصـةبإدارة المخاطرالبنكيةالتيأصبحتمطلباًأساسـياً منمتطلبـات "بـازل 2"ومطلباًمهماًللبقـاء والاسـتمرارحيثتمالتركيزعلىأنواعمتعددة للمخاطر،وأساليبمتنوعةوحساسـية مخاطرأكبرفيحينأن"بازل 1" تركّزعلى نوعواحدمنالمخاطرومقياسواحد.

1. **أهداف إدارة المخاطر البنكيـة**:الغاية الأساسية لإدارة المخاطر هو معرفة جميع مصادر الخاطر، قياسها وتحليلها من أجل مراقبتها والتحكم فيها بهدف تخفيف احتمالات حدوث، أو تخفيف الآثار المالية للخسارة عند وقوعها، ولهذا السبب تكتسي إدارة المخاطر أهمية خاصة في مجال الإقراض، إذ أن إدارة المخاطر تقلل من احتمالات تأثير إخفاقات عميل ما أو مجموعة من العملاء على رأس مال البنك وتدفقاته النقدية وأرباحه

2. **مراحل إدارة المخاطر البنكية**:تمر عملية إدارة المخاطر بأربعة مراحل كما يلي:[1]

- ✓ تحديد المصادر والأسباب التي قد تنجم عنها المخاطر، فمخاطر الإقراض قد لا تكون لسبب يعود على المقترض أو شروط القرض، وإنما قد تكون بسبب ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد الوطني ككل، أو على قطاع معين ينتمي إليه طالب القرض، فيؤدي ذلك إلى شح في الإيرادات، وقد تؤدي إلى تعطيل الإنتاج،
- ✓ قياس درجة الخطر، وذلك من خلال تقييم ملاءة عميل معين، أو وضع قطاع معين، وأيضا طبيعة وغرض المشروع الذي سيمول،
- ✓ تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها، وذلك من خلال الموازنة بين المخاطرة والعائد الذي يمكن الحصول عليه،
- ✓ إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطرة، مع ضمان وجود نظام معين يسمح بالرقابة والمتابعة من طرف السلطة المخولة لذلك في إطار السياسة العامة الموضوعة،

وبعد تعريف الخطر وتحديد مستواه يمكن إتباع أحد الأساليب التالية:

1. تجنب المخاطر: وذلك يمكن أن يتحقق من خلال اتخاذ قرار بعدم الدخول في هذه العملية محل الدراسة والتحليل،
2. الدخول في العملية مع السيطرة عليها، ويتطلب ذلك بذل جهود إضافية للحد من إمكانية حدوث خسارة، وتحديد المخاطر حتى ولو وقعت بعد ذلك،
3. تحويل المخاطرة: إذ يتم نقل النتائج المالية المتوقعة من خسارة إلى جهات أخرى تقبل بنقل المخاطر إليها مثل التأمين، كما يحدث في حالة تمويل الصادرات أو كما في حالة التغطية المستقبلية فيما يتعلق بالعملات،

3. **مبـادئ الإدارة الفعالـة للمخـاطر البنكيـة**: إن الإدارة الناجحة والفعالة للمخاطر البنكية تتطلب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:[2]

[1]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 273

[2]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 274

1. التزام إدارة القرض بأسس الإقراض السليم: فقد أثبتت الدراسات أن الالتزام بضوابط الإقراض والرقابة المستمرة على الائتمان، مع وجود مستوى مقبول من المخاطرة هي أداة فعالة في المحافظة على نوعية جيدة من الأصول،

2. الإدارة الجيدة لمحفظة القروض: وذلك من خلال:

- تنويع القروض وتوزيعها على أنشطة ومناطق جغرافية بغية تشتيت المخاطرة،

- مراعاة توفر هامش مناسب في الضمانات المأخوذة،

- الإصرار على مبادئ الإقراض السليم: (المبلغ، المدة، الغرض، مصدر التسديد، أدبيات المقترض وقدرته ورغبته في التسديد)،

- المتابعة والرقابة والمراجعة المستمرة لمحفظة القروض لرصد أي بوادر للخطر والتنبؤ بها والتعامل معها قبل فوات الأوان،

3. الموازنة بين العائد والمخاطرة:إذ تعتبر الموازنة بين العائد والمخاطرة من الأسس التي تعتمد عليها عملية اتخاذ قرارات منح الائتمان من عدمه، فعلى المستويين الكلي أو الجزئي يجب أن يتناسب العائد مع المخاطر المتوقعة في كل قرض من القروض.

4. الاستفادة من وفرة المعلومات: فقياس المخاطر وإدارتها يعتمد على نظام معلومات يوفر حجم ونوع معين من المعلومات بالسرعة والدقة المطلوبة مما يسمح لإدارة البنك برصد أي مخاطر وإدارتها قبل فوات الأوان،

5. التوزيع الجيد للموارد المتاحة: إذ أن طبيعة العلاقة بين لأصول المخاطرة ورأس المال، أصبحت تفرض ضرورة المفاضلة بين الأصول التي سيتم الاحتفاظ بها ضمن الميزانية، وكذا المقدار الذي يجب أن يحتفظ به

4. مداخل إدارة المخاطر: تتعامل البنوك التجارية مع المخاطر التي تعترضها خلال ممارستها لأنشطتها من خلال مدخلين هما:[1]

1. مدخل الحد الأدنى من المخاطر: من خلال هذا المدخل تقوم البنوك التجارية بالتمييز بين مجموعتين من الموجودات، الأولى:تضم كل الموجودات أكيدة الوفاء بها من طرف المقترض، والموجودات التي تحقق عائدا مناسبا، أما المجموعة الثانية فهي تضم الموجودات التي يشك البنك في احتمالات الوفاء بها، وتلك التي عوائدها غير مناسبة،

وحسب هذا المدخل تقبل البنوك التجارية بموجودات المجموعة الأولى وترفض الثانية، حيث ترضى بتحقيق الحد الأدنى من العوائد على الدخول في المخاطرة، مستعينة في ذلك على أساسيات التحليل الائتماني التقليدية، بحيث تركز على السمعة باعتبارها مؤشرا على صدق النية، وعلى القدرة على الوفاء كمؤشر على نجاح الممول وتحقيق الدخل الكافي للوفاء بالدين، كما تركز أيضا على كفاية رأس المال تعبيرا عن الأمان المتاح للدائنين في الظروف السلبية،

[1]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 275

غير أن هذا المدخل يجعل البنوك التجارية تحصر أنشطتها في مناطق وأنشطة كعينة معروفة لها، بحيث تتمتع فيها بميزات نسبية.

2. مدخل الموازنة بين المخاطر والأسعار: يعتبر هذا المدخل كبديل عن المدخل السابق، ويقوم على الموازنة بين أسعار الخدمات البنكية ومخاطرها، على اعتبار أن المخاطرة طبيعة العمل البنكي ومن غير الممكن القضاء عليها، لذلك يرى أنصار هذا المدخل أن المخاطر المرتفعة يجب أن يتقاضى عليها البنك أسعارا مرتفعة بما يعوض عليه المخاطر التي يتحملها،

ثالثا: المعايير والأنظمة الاحترازية الدولية والمحلية كآلية للتحوط ضد المخاطر البنكية: تكتسب نظم وآليات الوقاية والتحوط ضد الأزمات المالية والبنكية أهمية متزايدة لتعزيز سلامة النظام المالي خاصة في ظل انفتاح الأسواق، وقد تمخض عن المساعي والجهود الدولية ظهور مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف على أعمال البنوك، وقد سطرت مجموعة من الأهداف وسعت إلى تحقيقها، ورغم أن مقررات بازل لم تكن ملزمة في حد ذاتها إلا أن الدول على اختلاف ظروفها وأنظمتها البنكية إلى الالتزام بها للاستفادة من المزايا التي تحققها في الأجلين المتوسط والطويل،[1]

1. **مقررات لجنة بازل وإدارة المخاطر البنكية:**[2] نظرا لتزايد المخاطر البنكية قامت لجنة بازل بإجراء تعديل جوهري على اتفاقية بازل الأولى الصادرة عام 1988، والتي كانت تطالب البنوك بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأسمال مناسب 8٪ لتغطية مخاطر الائتمان فقط، وبسبب تزايد تعرض البنوك لمخاطر السوق أضافت اللجنة عام 1996 أوزان مخاطر السوق لتغطية المخاطر المتعلقة بالتغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع،

وفي جوان 1999 أصدرت لجنة بازل وثيقة عمل استشارية عرفت باتفاق رأس المال الجديد أو بازل 2 الهدف منها المحافظة على مستوى جيد من الرسملة، تعميم الأمان البنكي والإدارة والسمعة الجيدة، وتطوير أعمال الرقابة البنكية بحيث تعتمد تقويم المخاطر وتحديد طرق تغطيتها.

وقد وضع "بازل 2 " بعد صدوره في شكله النهائي في جوان 2004 أسساً ومعايير جديدة تعطي عملية تقويم المخاطر وإدارتها موقعاً مركزياً في البنوك، إذ لم يعد يكفي الالتزام بالنسبة الدنيا لكفاية رأس المال، وهي 08 في المائة من عناصر الموجودات المثقلة المخاطر، بل أن عملية قياس المخاطر البنكية وتقويمها وشموليتها هي ركن من أركان الإدارة الجيدة للبنوك باعتبارها جزء لا يتجزأ من متطلبات "بازل 2 "، وبذلك يكون "بازل 2 " قد أدخل مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية إضافة إلى المخاطر التسليف فيا حتسابا لنسبة الدنيا لكفاية رأس المال، واقترح على البنوك العمل على تخطيط هذه النسبة الدنيا عبر اعتماد استراتيجية واضحة لنوعية ومستوى المخاطر والعمل على إدارة هذه المخاطر بالطريقة السليمة مما يجعلها في مأمن من الأزمات

[1] – هايزوهوانج واس كال وجيد، الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 2002، ص:18

[2] – علي بدران، مرجع سابق، ص: 10

البنكية،وللبنوكالحريةفياستخدامأسـاليبهاونماذجها الداخليةواعتمادالأسلوبالنمطيلقياسمخاطرالائتمانوالتشغيل.وكذلكأسلوبالتصنيفالداخليللمصرف.

وتعد هذه المعايير اتجاها جديدا فيإدارةالمخاطرالماليةلمواجهةالصدمات الداخليةوالخارجية،كما تعد الوثائقالإرشادية الـتي تصدرهالجنةبازلأسساًجيداسـواءلإدارةالمخاطـر البنكيةأولإدارةالأصولوالخصومفيالبنوكبصـفةعامة،وتعتبر بمثابةدليلعملشبهمتكاملللإدارةالمخاطرالبنكيـة وللرقابةالداخليـة والخارجيةالفعّالـةللبنوك. وقدتناولتهـذهال مقـررات06 مبـادئ مـن أصـل 25 متعلقـة بالرقابةالفاعلةبمعناستخداماًجهزةالإنذارالمبكّرفيالكشـفعلى المخاطرفيالبنوكوالتنبؤالسـريعبالمخاطر،خصوصـاًمخاطرالائتمان، فالجدارةالائتمانيةللعميللايمكنإثباتهالمدةعامكامل،لذايفضّلأن تكونهذهالرقابةالفوريةلمدةلاتتجاوزثلاثةأشهر.

ثم بتاريخ 2010/09/12 انبثق عن اجتماع لجنة بازل بمقر بنك التسويات الدولية تعديلات جديدة عرفت باسم " بازل 3"، وقد تمت المصادقة عليها من قبل مجموعة العشرين بتاريخ 11/12/ 2010 في كوريا الجنوبية، وتهدف هذه التعديلات الجديدة إلى زيادة متطلبات رأس المال في القطاع البنكي، وهو ما يلزم البنوك من جهة بزيادة رؤوس أموالها خلال 08 سنوات على مراحل، وأيضا احتفاظها برأس مال ذي نوعية جيدة بما يمكنها من تحصين نفسها من الأزمات في المستقبل ومواجهتها دون تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر الإمكان،

وقد ركزت الإصلاحات الجديدة لبازل 3 على الجوانب التالية:

1. إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر أعلى من رأس المال الممتاز" رأس المال الأساسي" والدي يتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها، ويعادل 4.5 ٪ على الأقل من أصولها الخطرة، أي بزيادة قدرها 2٪ قياسا إلى بازل 2،
2. تكوين احتياطي جديد منفصل يتكون من أسهم عادية ويعادل ٪2.5 من الأصول،

أي أن البنوك مطالبة في ظل بازل 3 بزيادة رأس المال الممتاز وتحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى نسبة 7٪ بعدما كان 2٪ في بازل 2، كما يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع الأرباح في حالة انخفاض هذه النسبة عن 7٪،

3. كما تحتفظ البنوك بنسبة أخري من صفر إلى٪2.5 من رأس المال الأساسي "حقوق المساهمين" كاحتياطي لمواجهة الأثار السلبية الناتجة عن الدورة الاقتصادية، ودلك لضمان الوفاء بالتزامات البنوك اتجاه العملاء،
4. على البنوك رفع رأس المال الإجمالي من 4٪في ظل بازل 2 إلى 6 ٪، مع عدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، كما حددت اللجنة سنة 2019 للتنفيذ النهائي لهده الإجراءات،[1]
5. زيادة معدل كفاية رأس المال من ٪8 إلى 10.5٪، مع التركيز أكثر على جودة رأس المال، إد تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في رأس المال الإجمالي للبنك،[1]

[1]– معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية "اضاءات"، العدد: 5، السلسلة :5، الكويت، ديسمبر 2012، ص: 3.

6. كما اقترحت الاصلاحات الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:[2]

الأولى لقياس السيولة في الاجل القصير: وتسمى بنسبة تغطية السيولة، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة إلىحجم 30 يوم من التدفقات النقدية لديه، ويجب ألا تقل عن 100٪، وذلك لمواجهة احتياجات السيولة ذاتيا،

والثانية تستعمل لقياس السيولة في الأجل المتوسط والطويل: وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدي البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه الأصول، ويجب الا تقل عن 100٪، والهدف منها ضمان موارد سيولة مستقرة للبنك،

7. بالإضافة الى ما سبق أضاف اتفاق بازل 3 معيارا جديدا وهو الرافعة المالية، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، هده النسبة يجب ألا تقل عن 3٪.

2. القواعد الاحترازية في النظام البنكي الجزائري:

1. قاعدة رأس المال الأدنى: بعد صدور الأمر03-11 المتعلق بالنقد والقرض، تم تعديل قاعدة رأس المال الأدنى إلى: مليارين وخمسمائة مليون دينار جزائري 2500.000.000 دج بالنسبة للبنوك، وخمسمائة مليون دج 500.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات المالية، وذلك بموجب النظام 04-01 المؤرخ 2004/03/04 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر،[3] وفور صدوره باشرت بعض المؤسسات المالية والبنكية في رفع مستوى رأس مالها إلى المستوى المطلوب بعد موافقة مجلس النقد والقرض،

2. نسب الملاءة والسيولة: توجب المادة 02 من النظام 91-09 المتعلق بتحديد القواعد الاحترازية ضرورة التزام البنوك ببعض النسب لتعزيز قدرتها على الوفاء بأموال المودعين، وكذا ضمان توازنها المالي، ويتعلق الأمر بما يلي:

أ- نسبة تغطية المخاطر: وذلك تماشيا مع المعايير الدولية التي أقرتها لجنة بازل سنة 1988 في حدود 08٪ على الأقل من المخاطر المحتملة، أي القروض والتوظيفات الأخرى مرجحة بأوزان مخاطرة(0٪، 5٪، 20٪، 100٪)، وألزم قانون النقد والقرض البنوك باحترام هذهالنسبة(كوك) تدريجيا وفق جدول زمني كما يلي:

04٪ ابتداء من 06،1995 ٪ ابتداء من 1997، 07 ٪ ابتداء من 1998، 08 ٪ ابتداء من 1999،

ب-نسبة توزيع المخاطر:تعتبر عملية تقسيم المخاطر وتوزيعها إحدى الطرق المتبعة من طرف البنك للتقليل من احتمالات الأخطار التي تؤدي إلى الإفلاس، لذلك أوجبت قواعد الحذر تنويع العملاء والمتابعة المستمرة لهم، فتركيز المخاطر على عمل محدود من العملاء يجعل وضعية البنك ومركزه حساس في حالة إفلاس أحد العملاء أو عجزه عن

[1]- صالح مفتاح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي التاسع حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 9 -10 سبتمبر 2013، ص ص:10-12.

[2]- صالح مفتاح، رحال فاطمة، مرجع سابق، ص ص:10-12

[3]- المواد: 70-71 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض

التسديد،وبالتالي، فإن تنويع العملاء وتقسيم المخاطر المحتملة هو بمثابة حماية للبنك، وعليه، فقد نص التشريع الجزائري في هذا الإطار على ضرورة تحديد (حصر) تدخل البنوك والمؤسسات المالية كوساطة مالية كالتالي:[1]

– إن المخاطر الناجمة عن نفس المستفيد لا يجب أن تتعدى 25% من الأموال الخاصة للبنك، وهذا ابتداء من 1995/01/01.[2] **[المخاطر الصافية المرجحة/الأموال الخاصة]<25%**

إن المبلغ الإجمالي للمخاطر المترتبة عن المستفيدين الذين تعدو نسبة 15% من الأموال الخاصة للبنك، لا يجب أن تتعدى قيمتها عشر (10) مرات مبلغ الأموال الخاصة:

[المخاطر الصافية المرجحة/الأموالالخاصة الصافية]<10 مرات مبلغ الأموال الخاصة

ج– نسبة السيولة: تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم القصيرة الأجل،

نسبة السيولة= الأصول السائلة في الأجل القصير/ الخصوم المستحقة القصيرة الأجل≤ 100 ٪

8. معايير وقواعد احترازية أخرى:

فبالإضافة إلى المعايير السابقة الذكر هناك بعض المعايير والأنظمة الاحترازية التي أقرها بنك الجزائر والتي نلخصها كما يلي:

– مستوى الالتزامات الخارجية للبنوك، والتي لا يجب أن تتعدى 04 مرات أموالها الخاصة

– مستوى القروض الممنوحة للمسيرين والمساهمين في البنوك: في حدود 20 ٪ من مبلغ الأموال الخاصة مع ضرورة الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة ويحدد شروط منحها، كما يصرح بها لدى محافظ بنك الجزائر وكذا لدى مركزية المخاطر،

– تحديد وضعية الصرف بانتظام.

خلاصة: تواجه البنوك اليوم ومنها البنوك بشكل عام تحديات لضمان بقائها وتحقيق أهدافها، لان إدارة المخاطرة هي ضمان البقاء في السوق وليس إلغاء المخاطرة كليا، لان هذا غير ممكن في عالم يتميز بالديناميكية، والتوجه نحو العولمة المالية التي تفرض تحديات أخرى على هذه البنوك ،ولهذا وجب اعتماد الأساليب العلمية في إدارة المخاطرة،

[1]–أنظر الجزئين (أ) و (ب) من المادة الثانية للتنظيم 04/91

[2]– رحم نصيب، " تقييم قواعد الملاءة المصرفية على مستوى المصارف الجزائرية "، فعاليات الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري – واقع وآفاق، جامعة قالمة، نوفمبر 2001.

ولإنجاح إدارة المخاطر البنكية يتطلب توافر عناصر أساسية نذكر منها: الشفافية والإفصاح عن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالبنك، كما أن التعاون بين البنك المركزي والبنوك التجارية يعد عنصرا أساسيا في نجاح إدارة المخاطر البنكية، بهدف تحقيق مستلزمات التنظيم والرقابة،بما يعزز دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية والمالية،

وفيالأخير نوصى بمجموعة من النقاط التي نعتقد أنها مهمة في إنجاح إدارة المخاطر البنكية نوجزها فيما يلي:

- تكوين كوادر وإطارات متخصصة في إدارة المخاطرة لتكون قادرة على إدارة كل أنواع المخاطر.
- ضرورة وجود مؤسسة مختصة في تقييم المخاطر البنكية والتامين عليها.
- العمل على التطبيق مقررات لجنة بازل.
- ضرورة إنشاء هيئة للرقابة والتوثيق على مستوى البنك المركزي.

فيما يخص تسيير محفظة الأوراق المالية والمخاطرة ضرورة الامتثال للتعليمة 74-94 الخاصة بتحليل مخاطر القروض.

- إجراء تعديلات على مستوى جهاز الرقابة الداخلية للبنوك وذلك من خلال وضع نظام رقابة ومراجعة داخلية لكي تخفض الأخطار، ويتم اكتشافها في أوقات مبكرة من جهة ولتسهيل الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي من جهة ثانية.
- تحسين المسك المحاسبي وإعداد القوائم المالية وفي الوقت المحدد وضرورة ا ن تكون قواعد الإعداد تتماشي مع معايير المحاسبة الدولية، والعمل كذلك على تطبيق تعليمة البنك المركزي فيما يخص المخطط المحاسبي البنكيالجديد.
- إيجاد وتطوير نظم معلومات وخاصة نظم معلومات المخاطرة.

قائمة المراجع:

1. سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، بيروت، 1986،
2. طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2000،
3. منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1999،
4. محمد صالح الحناوي،الإدارة المالية والتمويل،كلية التجارة،جامعة عين شمس، القاهرة،1999،
5. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان1999،
6. علي بدران، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة المحاسب المجاز، نقابة خبراء المحاسبين المجازين، لبنان، العدد: 23، 2005،
7. مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ج2، ط1، 2006،

8. حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، الطبعة الأولى، 1999،

9. هايزوهوانج واس كال وجيد، الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 2002،

10. معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية "اضاءات"، العدد: 5، السلسلة :5، الكويت، ديسمبر 2012،

11. صالح مفتاح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي التاسع حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 9 -10 سبتمبر 2013،

12. صالح مفتاح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية: تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 افريل 2007،

13. المواد: 70-71 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض

14. رجم نصيب، " تقييم قواعد الملاءة المصرفية على مستوى المصارف الجزائرية "، فعاليات الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري – واقع وآفاق، جامعة قالمة، نوفمبر 2001.